جامعة الجيلالي بونعامة

خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: الحقوق

هيكلة وتخطيط مقياس:

" القانون الدستوري "

محاضرات مقدمة لطلبة سنة أولى ليسانس

الأستاذ: توفيق تقية

في إطار التكوين عن بعد المسطر والمعتمد من قبل جامعة منتوري قسنطينة

السنة الجامعية: 2021/2020

قــائمــة المحتويــات

الموضـــوع	الصفــحـة
مـقدمـة عـامــة	03
الخبرات المكتسبــة من التكوين	04
معلومات حول المقياس	05
ملخص المقياس	06
قائمة المحتويات table des matières	07
المكتسبات المسبقة pré-requis	10
أهداف التعلم ونظام التقييم	11
مصادر مساعدة Ressources d'aide	12

مقدمـــة عـامــة:

يعتبر هذا التكوين من البرامج الأساسية التي يحتاجها الأستاذ الجديد والتي تجعله مواكبا للتطور الحاصل في مجال تقديم الدروس البيداغوجية بفعالية أكثر وبأسلوب أسهل بالنسبة للطالب المتلقي، ولقد اعتمد المكونون على الإعلام الآلي مدعوما بخدمة الانترنيت لضمان مرافقة وتدريب فعال في إنجاز الورشات المفتوحة وتبسيط المفاهيم التي يدور حولها موضوع التكوين.

وقد أثبت هذا المشروع التدريبي فعاليته وحقق نتائجه، بأقل تكلفة واختصارا للوقت وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومن خلال ورشات العمل، ومنه فإن التكوين التدريبي يعتبر وسيلة للاتصال وإنجاح لمشروع مشترك يتم من خلاله تبادل المعارف حول كيفيات التدريس والتحكم في الأليات المعلوماتية التقنية والبيداغوجية بين الأساتذة باختلاف تخصصاتهم، حيث نسوق النتائج التي يجب أن تتحقق من خلال التحكم في تكنولوجيات الاعلم والاتصال ومنها:

- تفعيل الاتصال بين الطالب والأستاذ عن بعد.
- تفعيل التعاون بين الطلبة عن بعد.
- تشجيع التعلم من خلال الأنشطة المختلفة.
- خلق علاقة بين الأساتذة بمختلف تخصصاتهم من خلال الفضاء المفتوح لتعميم التشاور والنقاش حول ما يشغل الاساتذة في إطار أداء مهامهم البيداغوجية.

ومن الإيجابيات التي سجلتها من خلال هذا التكوين هو احتكاكي غير المباشر مع بعض الأساتذة حديثي التوظيف مثلي من مختلف الجامعات الوطنية أثرا جيدا في صقل مواهبي التعليمية والبيداغوجية والتحكم في المعلومة إلكترونيا، وهذا يمهد للوصول إلى جعل الأستاذ داخل قرية علمية رقمية تدرس فيها كل الأفكار والبحوث العلمية.

الخبرات المكتسبة من التكوين

يهدف هذا النوع من التكوين إلى تطوير أساليب التدريب لتحقيق عدة أهداف تعليمية وبيداغوجية، لفائدة المتلقي الأستاذ حديث التوظيف للرقي بالأداء وتطوير المهارات والتحطم في وسائط المعلومات والاتصال المساعدة على إلقاء المحاضرة أو تقديم الدرس بفعالية أكبر، حيث يتوافق هذا التكوين مع التخصصات المختلفة للمتلقين.

ويسمح التكوين عن بعد هذا بتحصيل ما يلي:

1- التمكن من التعامل مع البوابة الإلكترونية التي تتيح لنا إنجاز واستخدام الخرائط المفاهيمية الذهنية la carte conceptuelle للدرس والمحاضرة.

2- التحكم في كيفية انجاز الهيكل البيداغوجي للدروس على فضاء الانترنت، ومن ثم استخدام شبكة التقييم وتطويرها.

3- من خلال خطوات الدرس المثال المفتوح في هذا التكوين يسمح لنا باكتساب المعارف والخطوات الواجبة الاتباع لتحقيق تقديم الدروس بشكل جيد وبالوسائط المتاحة.

4- إنجاز دعائم بيداغوجية من خلال استخدام السلاسل الافتتاحية التي تولد الدرس في أشكال متعددة كحامل الـ (Papiers, Web, Scorm).

5- التمكن من إنشاء هيكل بيداغوجي للدرس على الخط بمكوناته ومراحله كإدراج الملفات، التسميات، والأنشطة، المنتدى، الدردشة، الفروض quiz، المصادر.

معلومات حول المقياس

جامعة: الجيلالي بونعامة – خميس مليانة–

كلية: الحقوق والعلوم السياسية

قسم: الحقوق

الفئة المستهدفة : السنة أولى ليسانس

المقياس : القانون الدستوري

عدد المحاور : أربعة

نوع الدرس :محاضرة

المعامل: 03

الرصيد: 05

المدة الزمنية :10 أسابيع ما يعادل 10 محاضرات

التوقيت: الأربعاء 12.30 سا إلى 14.00 سا.

القاعة: AN/01

الأستـــاذ: توفيق تقية

معلومة عن المقياس: مقياس سنوي يتضمن محاضرة مع أعمال موجهة

معلومات للاتصال والتواصل: البريد الإلكتروني: t.teguia@univ-dbkm.dz

طريقة الإجابة من خلال المنتدى: هناك طريقتين:

- يمكن طرح الأسئلة المتعلقة بالمقياس على فضاء المنتدى، والاطلاع على الاجابة التي نلتزم بإفادة السائل بها في غضون 48 ساعة.
- الإجابة عن طريق البريد في حالة وجود مشكل أو خلل تقني بالمنتدى يمكننا تلقي الأسئلة وطرح الانشغالات عن طريق البريد الإلكتروني الخاص بي حيث نلتزم بالرد عليها كذلك في أقل وقت ممكن.

مـلخص المقيـــاس

تكتسي دراسة القانون الدستوري باعتباره إحدى أهم فروع القانون العام أهمية بالغة، في إطار الدراسات القانونية والحقوقية بصفة عامة، باعتباره يمثل أهم القواعد الجوهرية والأساسية للدولة، حيث يرتكز مقرر هذا السداسي على نظريتين هما نظريتا الدولة والدساتير ضمن محورين يتعلق الأول بالنظرية العامة للدولة، والثاني بالنظرية العامة للدساتير، ونحن سنحاول معالجة المحور الأول المتعلق بالنظرية العامة للدولة في السداسي الأول.

ولقد عرف الإنسان القديم نظام الدولة في إطار نظام المدن السياسية في روما وأثينا وإسبرطا والحضارات الفرعونية والبابلية والآشورية والهندية والصين القديمة، غير أن الكثير ينكر على هؤلاء صفة الدولة بسبب ارتكاز النظام فيها على قاعدة النظام الفردي أين ترتكز السلطة بيد زعيم أو قائد مصدر الإلزام الذي يستمد سلطته من الوحي الإلهي أو القوة، ويفرض على الناس منطق المصلحة العامة للمدينة بما لا يكون أمامهم إلا الطاعة والخضوع، غير أن ظاهرة الدولة المعاصرة ترجع إلى أواخر القرن 15 أين تكونت المماليك الحديثة في أوربا بعد زوال عصر الاقطاع الذي ساد القرون الوسطى، لذا تعتبر النظرية العامة للدولة المدخل الرئيسي لدراسة القانون الدستوري باعتبارها ظاهرة اجتماعية وسياسية وقانونية تطرح على غرار أغلب الظواهر الاجتماعية عدة تساؤلات وإشكالات من حيث أصل نشأتها وأركانها وخصائصها وأشكالها.

قائمة المحتويات table des matières

لقد قمنا بتقسيم المقياس إلى أربعة محاور رئيسية وهي:

المحور الاول: نظريات نشأة الدولة

المحور الثاني: أركان الدولة

المحور الثالث: خصائص الدولة

المحور الرابع: أشـــــكال الدول

1- نظريات نشأة الدولة:

اختلف الفقهاء في تحديد أصل نشأة الدولة نظرا لصعوبة حصر كل الظروف والعوامل التي ساهمت في تكوينها، لذلك برزت عدة نظريات تفسر أصل نشأة الدولة، فنجد النظريات غير القانونية (بيروقراطية) والنظرية القانونية (الديمقراطية أو العقدية).

2- أركان الدولة:

يقصد بأركان الدولة العناصر التي تحدد الوجود المادي لها بغض النظر عن مسألة كيفية تكوينها. وفي هذا الإطار فإن الدولة، هي شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي القائم على أساس وجود مجموعة بشرية مستقرة فوق إقليم معين وخاضعة لسلطة ساهرة على احترام النظام والأمن فيه، ورغم تباين الاتجاهات الدستورية بشأن تعريف الدولة 1 فإن الإجماع يوشك أن ينعقد على إنه يلزم لكي توجد الدولة أن يكون هناك مجموعة من الأفراد تعيش مستقرة في إقليم محدد وتخضع لسلطة سياسية معينة، وبذلك يقتضي لقيام الدولة توافر أركان ثلاث الشعب ، والإقليم ، والسلطة السياسية.

3- خصائص الدولة:

الخصائص هي تلك المميزات التي تتسم بها الدولة والتي لا يؤدي فقدانها إلى زوال الدولة، وتتمثل في الشخصية المعنوية، السيادة وأخيرا خضوع الدولة للقانون.

4- أشكال الدول:

تنقسم الدّول من حيث شكلها إلى دول بسيطة هي ذات نظام واحد بغض النظر عن شكل الحكم فيها كان جمهوريا أو ملكيا أو ديمقراطيا أو ديكتاتوريا ومن أمثلة هذه الدول: فرنسا، بلجيكا، مصر، الأردن، العراق، لبنان الجزائر، المغرب، تونس، ودول مركبة وهي اتحاد دولتين أو أكثر تخضع لسلطة سياسية مشتركة، غير أن هذا الاتحاد ينقسم إلى عدة أشكال متعددة تختلف من حيث الضعف أو القوة تبعاً لنوع الاتحاد بين الدول الداخلة فيه.

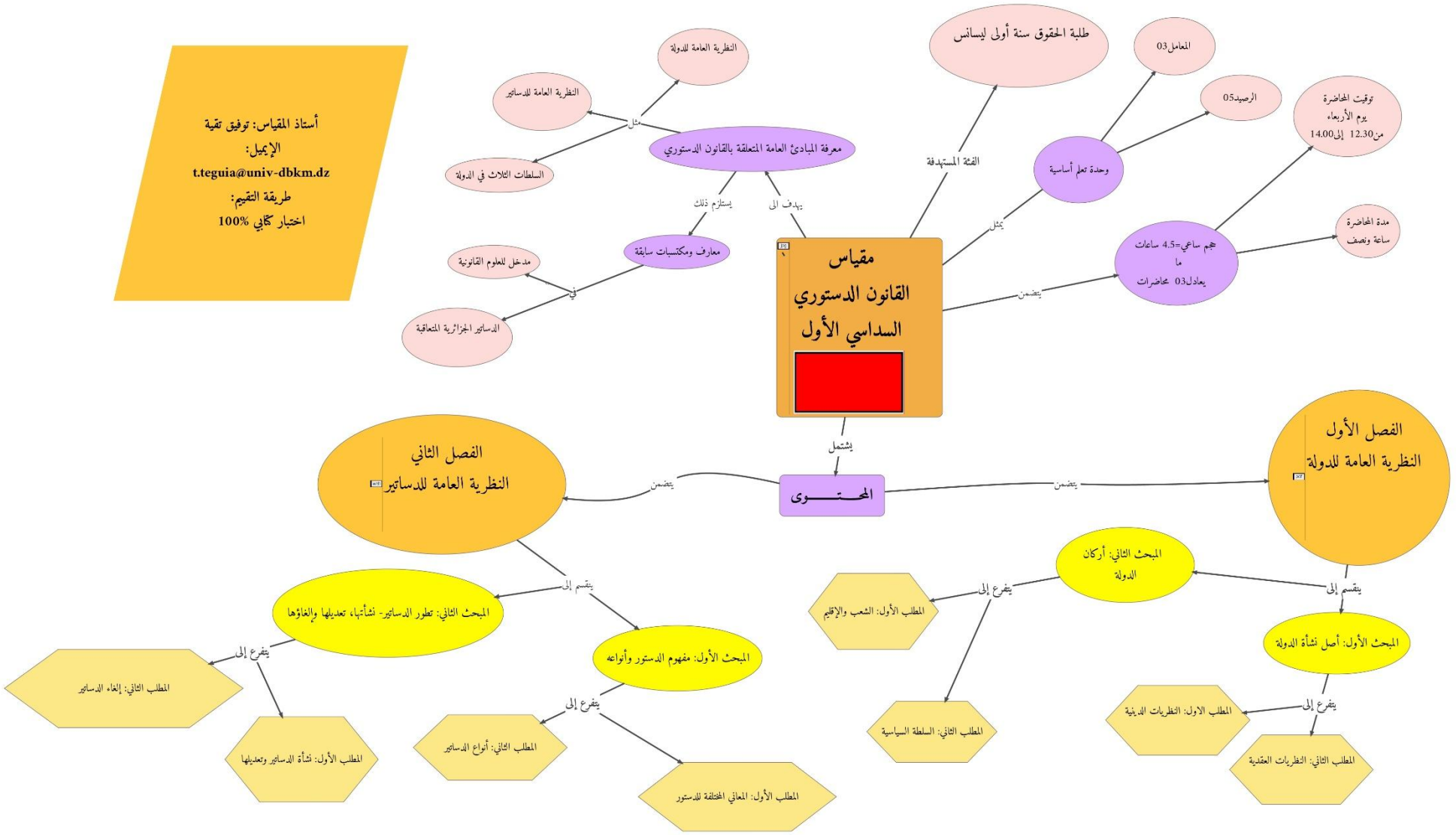
أستاذ المقياس: توفيق تقية
الإيميل:
t.teguia@univ-dbkm.dz
طريقة التقييم:
اختبار كتابي 100%
مقياس
القانون الدستوري
السداسي الأول
المحتـــــوى
يشتمل
يتضمن
يتضمن
الفصل الأول
النظرية العامة للدولة
الفصل الثاني
النظرية العامة للدساتير
يتقسم إلى
يتقسم إلى
المبحث الأول: أصل نشأة الدولة
المبحث الثاني: أركان الدولة
المبحث الأول: مفهوم الدستور وأنواعه
المبحث الثاني: تطور الدساتير- نشأتها، تعديلها وإلغاؤها
يتفرع إلى
يتفرع إلى
يتفرع إلى
يتفرع إلى
المطلب الأول: النظريات الدينية
المطلب الثاني: النظريات العقدية
المطلب الأول: الشعب والإقليم
المطلب الثاني: السلطة السياسية
المطلب الأول: المعاني المختلفة للدستور
المطلب الثاني: أنواع الدساتير
المطلب الأول: نشأة الدساتير وتعديلها
المطلب الثاني: إلغاء الدساتير
يهدف الى
يستلزم ذلك
يمثل
النظرية العامة للدولة
النظرية العامة للدساتير
السلطات الثلاث في الدولة
معرفة المبادئ العامة المتعلقة بالقانون الدستوري
معارف ومكتسبات سابقة
مدخل للعلوم القانونية
في
الدساتير الجزائرية المتعاقبة
الفئة المستهدفة
طلبة الحقوق سنة أولى ليسانس
يمثل
وحدة تعلم أساسية
المعامل03
الرصيد05
يتضمن
حجم ساعي=4.5 ساعات
ما
يعادل03 محاضرات
توقيت المحاضرة
يوم الأربعاء
من12.30 إلى14.00
مدة المحاضرة
ساعة ونصف

المكتسبات المسبقة pré-requis:

يتطلب فهم الدروس في هذا المقياس مكتسبات قبلية يجب أن يكون المتلقي (الطالب) متحصلا عليها كمبادئ أساسية في المادة، ومن أهم هذه المكتسبات ضرورة اطلاع الطالب ومعرفته الواسعة بالقانون بصفة عامة، فهو يشكل مدخلا لدراسة مقرر هذا المقياس بصفة خاصة وبقية المقاييس بصفة عامة، هذا ما هو مبرمج دراسته في مستوى السنة الأولى ليسانس لمدة سداسي كامل، ليتمكن الطالب المتلقي من فهم أبجديات وتفاصيل القانون الدستوري – النظرية العامة للدولة– عند نهاية الدروس ويمكنه إجراء الاختبارات بصفة عادية.

ومن أجل الحصول على الأفكار والمعلومات المحددة من خلال الأهداف المسطرة لهذا المقياس لابد من توفر جملة من المعلومات والمعارف لدى الطلبة، من بينها ما يلي:

– إدراك المبادئ والمفاهيم الأساسية الخاصة بالقانون عامة، وبالقانون الدستوري خاصة.
– معرفة الطالب للمفاهيم والمصطلحات الأساسية المتعلقة بالدولة، كتعريفها وأركانها، وبيان خصائصها، وكذا أشكال الدول المختلفة.

أهداف التعلم ونظام التقييم

من خلال المقرر الدراسي هذا نصبو لتحقيق عدة أهداف عند إتمام تقديم الدروس ومن أهمها ما يلي:

- التعرف على المفاهيم العامة التي تحكم القانون الدستوري وخاصة النظرية العامة للدولة.
- دراسة أهم المسائل القانونية المرتبطة بتكوين الدولة.
- تمكين الطالب من معرفة خصائص الدول وأركانها.
- تمكين الطالب من معرفة أشكال الدول وتصنيفاتها.

ويعتبر هذا المقياس من الوحدات الأساسية المبرمجة ضمن مقرر الدراسة للسنة أولى ليسانس، لذلك فهو مهم جدا بالنسبة للتخصص حيث يتمكن المتلقي عند اتمام دراسة محاوره من التعرف على أحكام وقواعد تفصيلية تنظم أحكام القانون الدستوري.

طريقة العمل ونظام التقييم:

طريقة العمل:

يتم تقديم دروس المقياس على شكل محاضرات (دروس نظرية) من خلالها يتم تقديم المعارف الأساسية والتفصيلية التي تسمح بفهم محاور مادة القانون الدستوري، تقابلها كذلك أعمال موجهة.

ويتم متابعة التكوين في المادة عن بعد من خلال ورشات بحث تتمحور حول جزئيات موضوعية من المقياس بهدف شد الطلبة إلى البحث أكثر في الموضوع وتطوير معارفهم بالاطلاع على مراجع متعددة في المادة، والربط بين المعلومات القبلية والمعارف المكتسبة من خلال المحاضرات، ويكون ذلك عن طريق رفع ملفات وفيديوهات قابلة للتحميل من الموقع بخدمة الانترنت، ويخضع للنقاش بينهم والأستاذ بالدردشة والنقاش عبر هذا الفضاء ويتم تقديم تمارين وحلها وتصحيحها وتقييمهم في هذا المجال.

ملاحظة: يجب على الطالب الاطلاع على كل الروابط المرفقة بالدرس للتمكن من استيعاب كل المعلومات المدرجة.

نظام التقييم النهائي:

يتم هذا التقييم عن طريق امتحان كتابي يكون في نهاية السداسي، وهو يخص الدروس المقدمة خلال السداسي، حيث تتم مراعاة الفروق الفردية في وضع الأسئلة من خلال وضع ثلاثة أسئلة، الأول يكون في متناول جميع الطلبة، لاسيما ضعيفي المستوى، بينما السؤال الثاني فيكون في المتوسط، أما السؤال الثالث فيعتمد على التحليل والاستنتاج.

مصادر مساعدة Ressources d'aide

هذه بعض المصادر والمراجع التي يمكن الاعتماد عليها لدراسة المقياس:

- أحمد وافي وبوكرا إدريس، **النظرية العامة للدولة والنظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1989**، المؤسسة الجزائرية للطباعة 1992.
- سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري**، دراسة تحليلية–السلطة التشريعية والمراقبة– الجزء الرابع، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2013.
- إبراهيم عبد العزيز شيحا، **مبادئ الأنظمة السياسية**، الدول والحكومات، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1972.
- الأزهر بوعوني، **الأنظمة السياسية والنظام السياسي التونسي**، مركز النشر الجامعي، تونس، 2002.
- الأمين شريط، **الوجيز في القانون الدستوري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- أندريه هوريو، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، ترجمة علي مقلد، شفيق حداد، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، سنة 1977.
- بوكرا إدريس، **الوجيز في القانون الدستوري والنظم السياسية**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2003.
- تامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- حسني بديار، **الوجيز في القانون الدستوري**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- حسين عثمان محمد عثمان، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1998.
- سعيد بوالشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**– طرق ممارسة السلطة أسس الأنظمة السياسية وتطبيقات عنها– الجزء الثاني، الطبعة الثامنة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007.
- صالح بلحاج، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- طعيمة الجرف، **نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم**، دار النهضة العربية، مصر، 1978.
- عبد الغني بسيوني عبد الله، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، مطابع السعدي، مصر، 2004.
- علي يوسف الشكري، **الأنظمة السياسية المقارنة**، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.